

الامتناعية في محل وقوع خبر ان اه سمين ما في الارض اي من اصناف
امواتها وخايرها وسائر متانها قاطبة اه ابو السعود ليقتضيه اي
ليجملوا الكلامها فدية لانضم اليه اه كرخيم يتقون اي بقولهم
والسارق والسارقة المشروعة في بيان حرم السرقة الضري بعد بيان احكام
الكبري ولما كانت السرقة معروفة من النما كالحال صرح بالسارقة مع ان
المعروف في الكتاب والسنة ادراج النسا في الاحكام الواردة في بيان الرجل وقدم
السارق هتا والزانية في اية والزانية والزانية لان الرجل في السرقة اميل
والنسا اي الزني ميلها تشيخنا وفق الجمهور والسارق والسارقة بالرفع
وقيل وجهان احدهما وهو مدح سبيهم والمشهور من قول السرخسي
ان السارق مبتدأ محذوف الخبر تقديره فيما ينبغي عليهم وفيما هو السارق
والسارقة اي حرم السارق ويكون قوله فاقطعوا يمان لتلك الحرام المتدبر
بعد الفاعل تقديره بما فيها ولذلك اتى بها فيه لانه لمقصود ولو لم يمتد بها
لنزه انه احبب وانكلام على هذا جملة ان الاو خير به والثانية في
والثاني وهو مدح هب الاخفندر وفعل عن المبرد وجماعة كثيرة انه مبتدأ
ايضا والخبر الجملة امرية من قوله فاقطعوا وما دخلت الفاء والخبر
لانه يشبه الشيطان الالف واللام فيه موصولة بحرف الذي والفي
والصفة صلتهما هي في قوة قولك والذي يسرق والفق تسرف
فاقطعوا واجاز الخبر المشري الوجهين اه سمين وهذا الثاني هو الذي
ذكره المفسر واشبهه بالشرط اي في العموم ودخلت الفاء الى
في في قوة قولك من سرق فاقطعوه وهذه الفاء منع عن من سرق
فيما فيها بالانفاق فلا يكون الكلام من باب التفسير كرخي
اي يمين كل منهما هذا مستفاد من العترة التاذه وهي والسارق
والسارقات فاقطعوا اي اجمعها وقوله من النوع مستفاد من السنة
اه شيخنا ربع دينار اي عند الشافعي من مفصل العترة
بفتح الهمزة بوزن مسجد واما مفصل بوزن معبر هو المساق
اه شيخنا بغير الهمزة الامام نصب على المصدر اي المساق
فيما المذكور بالاقابلة في المعنى واما محذوف بلائيه في اللفظ اي في زوجه

اه شيخنا وفي السمين وخبر فيه امرية او جرحه احداه ان منصوب على المصدر يفعل
مقدر اي جزاها جزا الثاني انه مصدر يفعله منصوب على معنى نوع المصدر بان قولك
واقطعوا في قوة قولك جازوه ففعل الهمزة الثالثة انه منصوب على الحال وهذه
الحال هي ان يكون من الفاعل اي جازين لها بالقطوع وان يكون من المفضل اليه
في اليه اي حال كونها جازين واذ هي حال من المضاف اليه لان المضاف جزاء
لنحوه ونزعا ما في صدرهم من فعل حواذ الرابع انه مفعول من اجله اي لاجل
الحواذ وشروطه النص موجوده اه
اي يسيب كسرها او موصولة اي يسيب ما كتباه من العترة التي يكتبها
بالا يدي اه ابو السعود تكلم منصوب كما نصب جزاءه بدل الخبر المشري
فيها غير المفعول من اجله فالاشع نفع في ذلك الخارج وقال ليس بخبر لا
ان كان الخبر هو النكال فيكون ذلك على حرف البدل واما اذا كان متباين
فلا يجوز ذلك الا بالسطرة حرف العطف ثبت النكال نوع من الحواذ هو يرد
منه على ان الذي ينبغي ان يقال هذا ان جزاء مفعول من اجله اي العام جزاء
فالنكال علم الخرم تكون العترة معللة بنفي اخر فتكون كالحال للمتداخلة كما تقول
ضربته تاديبا له احسانا اليه فالنائب علة للضرب والاحسان علة للتاديب
اه سمين وفي المصباح تكرر من باب قتل كلمة في حجة اصابعه يبارك وتعالى
به بالتشديد تماثلة الاسم النكال حليم فخلقته ومن حكمة شرع
هذه الترابيع والحدود المنطوقية على الحكم والمصلحة اه ابو السعود
عن السرخسي ان من مصدر مضاف لفاعل اي من هذا ان ظم غيره اه
وامع عليه ومن جملة الاصلاح ربما سدة او بدله لصاحبه
في التعبير هذا اي في قوله وان الله يتوب عليه يعني دون ان يقول فلا
تحدوه وقوله ما تقدم اي من قوله ليعيد انه لا يسطع عند تنويته الا
حدود الله حقوق الادميين كما اشار لذلك بقوله فلا يسطع عند تنويته
الاحاه شيخنا ان عني اي المستحق وفي نسخة ان عني عه
الخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولكن اخذ وقوله المقدم اي بما بعد
النفي والله عليه كما ينبغي فذري اي ونحن نقصد ان المغفرة تاديعه المشيئة
في حق غير التائب فيدخل السارق في عموم قوله يعفر لمن يشاء وان لم يبت